جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

شباط /فبراير
2023

تقرير تحليلي

التحدّيات التي تواجه اللاجئين والنازحين السوريين جرّاء الزلزال

إعداد: خالد التركاوي باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2023
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة 4
أولاً: أثر سِمات الحالة السورية على التحدّيات..... 4
ثانياً: أبرز التحدّيات الاجتماعية..... 5
ثالثاً: أبرز التحدّيات الصحيّة..... 7
رابعاً: أبرز التحدّيات الاقتصادية..... 8
خامساً: أبرز التحدّيات العمرانيّة..... 9
سادساً: تحدّيات على مستوى الدروس المُستفادة..... 10
خُلاصة..... 11

مقدمة

رغم أنّ الزلزال الذي وقع في شباط/ فبراير 2023، ضرب جنوب وسط تركيا وشمال غرب سورية، إلّا أنّ آثاره فيما يبدو كانت أبعد من هذه المنطقة الجغرافية؛ حيث طالت مناطق أخرى عَبْر حركة النزوح الكبيرة.

تأثَّر بالزلزال ما لا يقلّ عن 21 مليون نسمة من الأتراك والسوريين، وعشرات آلاف الضحايا بين قتيل وجريح، وآلاف المنازل المدمرة كلياً، إضافة لأضرار ملحوظة في البنى التحتية. ما من شكّ أنّ هذه الآثار تتعدى الخسائر الاقتصادية إلى قضايا اجتماعية ومسائل تتعلق بالهياكل المؤسساتية وقضايا صحية ومجالات أخرى، ستعمّق جميعها التحدِّيات المستقبلية.

تناقش هذه الورقة جانباً من هذه التحدِّيات التي تواجه السوريين بشكل خاص في المدى القصير والمتوسط، سواءً كان هؤلاء في تركيا أو شمال سورية.

أولاً: أثر سِمات الحالة السورية على التحدّيات

في الحالة السورية تُعَد دراسة التحدّيات مسألة بالغة الحساسية، ليس لأنّ اكتشافها أو البحث عنها صعب، بل للتعقيد الكبير في ترتيب الأولويات ووضع الحلول؛ حيث تتّسم كارثة الزلزال التي ضربت سورية بشكل خاص بالتراكمية والمسؤولية والاستجابة.

- **التراكمية:** يمكن وضع قائمة طويلة من الآثار التي تتعلق بما حصل في شباط/ فبراير 2023، وهي ناتجة عن كارثة طبيعية مضافة إلى كوارث حصلت في وقت سابق. السوريون بالأصل يعانون من أزمات متعددة تتمثل باللجوء والنزوح، إضافة إلى المخاطر الأمنية والتحدّيات المتعلقة بقدرتهم على تأمين قوتهم اليومي، وغيرها من المسائل التي خلّفتها الحرب، أي أن أخطر ما في التحديات التي ستواجه السوريين بعد الزلزال هو أنّ مخزون أدواتهم اللازم لمواجهة كارثة طبيعية نفد كلياً، سواء كانت هذه الأدوات مادية أو معنوية؛ كون التراكمات التي حصلت من أزمات سابقة تسببت بمشاكل عميقة، وقضت على جزء واسع من الوسائل والأدوات اللازمة لمواجهة مزيد من الكوارث.
- **المسؤولية:** تضرب الكوارث الطبيعية معظم دول العالم، الذي واجه منذ عام 2018 أزمات متراكمة، تمثلت بأعاصير في الولايات المتحدة، وحريق أثينا الذي خلّف قُرابة 100 قتيل وآلاف المصابين، وأعاصير اليابان وزلزال مدينة بالو الإندونيسية الذي شرّد قُرابة 250 ألف نسمة، إضافة إلى عشرات الحرائق والفيضانات على مستوى العالم. كذلك انتشار وباء كورونا غير المسبوق في جميع أنحاء العالم.

في جميع الحالات كانت مسؤولية التعامُل مع التحدّيات تقع على عاتق مؤسسات الحكومة؛ حيث تُعَد الحكومات الفاعل الأول في حالة الأزمة، وبقية الفاعلين يأتون تِباعاً ويعملون بالتنسيق معها. في الحالة السورية تغيب المؤسسات الحكومية المسؤولة عن المجتمع السوري بوصفه جماعة تُواجِه مجموعة من التحدّيات.

- **الاستجابة:** تُعرّف الأمم المتحدة الأزمة الطبيعية على أنها حالة مفجعة يتأثر من جرّائها نمط الحياة اليومية فجأة، ويصبح الناس بحاجة للحماية والملابس والملجأ والطبابة والطعام. هذا التعريف الذي تتبنّاه أو تعمل في ضوئه جميع المؤسسات غير الحكومية يواجه مشكلتين في الحالة السورية. الأولى: أنّ نمط الحياة اليومية متأثّر بالنزاع، أو يكاد يكون في حالة لا نمطية. والثانية: أنّ السوريين لديهم ضعف في قضايا الحماية والمأوى والملابس وغيرها، وبالتالي فإن تعديل شكل الاستجابة هو أمر مطلوب ولكن غير متحقّق.

بالنتيجة إنّ سِمات التراكمية والمسؤولية والاستجابة تجعل التعامُل مع التحدّيات في الحالة السورية أمراً معقَّداً بالفعل، لكنّ ذلك لا يعني تجاهُلها أو تناوُل ما أمكن منها.

ثانياً: أبرز التحدّيات الاجتماعية

تُعتبر مناطق جنوب وسط تركيا كثيفةً باللاجئين السوريين؛ حيث يتوزّع هؤلاء على مدن أنطاكيا وكلّس وغازي عنتاب وعثمانية وكهرمان مرعش وشانلي أورفا وغيرها. يُتوقع أن كتلة اللاجئين في هذه المنطقة تفوق 1.5 مليون نسمة[1]، وهم جميعاً متضرّرون بالزلزال إلى جانب ملايين الأتراك من سُكّان هذه المناطق.

في شمال غرب سورية، هناك كتلة بشرية هائلة تأثرت بالزلزال الذي ضرب شمال غرب سورية؛ حيث تعرّضت مدن ومناطق كعفرين وجنديرس وأعزاز والأتارب إلى هزّات عنيفة، إضافة إلى مناطق أخرى. يُتوقع أن كتلة النازحين في المناطق المتضررة تفوق 3 ملايين نسمة، وهم متضرّرون بالزلزال.

في الواقع، يمكن اعتبار اللاجئين والنازحين السوريين من بين المجتمعات المتكوّنة حديثاً، لا سيما أنّ شكل المجتمع الحالي لا يُعَد عميقاً من ناحية الفترة الزمنية، فموجات النزوح شمال سورية متواترة وتعيد تركيب وتجميع المجتمعات في هذه المنطقة من سورية، كما أن موجات اللجوء إلى تركيا التي باتت أقل منذ عام 2018 ساهمت في تركيب مجتمع سوري غير متجانس في هذه المنطقة من تركيا.

[1] **إدارة الهجرة التركية تنشر أرقاماً جديدة عن السوريين وتوزّعهم**، "راديو روزانا"، 8-5-2022، الرابط

وعليه، فإنّ أبرز التحدّيات الاجتماعية التي تواجه اللاجئين والنازحين السوريين بعد كارثة الزلزال هي:

- **الحماية الاجتماعية:** إنّ التركيب الجديد للمجتمع السوري في المناطق التي تأثّرت بالزلزال يجعل من القدرة على الشعور بالحماية الاجتماعية ضعيفة للغاية؛ حيث تُعَد الحماية الاجتماعية حاجز الصدّ الرئيسي في أوقات الأزمات والكوارث، مما يُفاقم من حالة عدم الشعور بالأمان، ويُقلّل من القدرة على تجاوُز الآثار.
- **إعادة تركيب المجتمع:** إنّ التركيب الجديد للمجتمع السوري في المناطق التي تأثّرت بالزلزال سيُعاد تكراره مرة أخرى.

في تركيا، سيواجه السوريون الذين بدؤوا فعلياً الاستقرار في تركيا، سواء أولئك الذين حصلوا على الجنسية أو غيرهم، تحدي الانتقال إلى أماكن أخرى، في مدن أخرى غالباً، بعيداً عن جيرانهم ومدارس أبنائهم وأعمالهم، وحتى مؤسسات الخدمة البسيطة التي بذلوا كثيراً من الجهد للاستفادة من خدماتها، حيث تلعب حواجز اللغة والافتقار للمعرفة الجيدة بالمكان دوراً في تأخُّر الفرد والأسرة للوصول إلى الخدمات.

في شمال سورية، لا تقل التحدّيات المتعلقة بإعادة التركيب عن تلك التي حصلت في تركيا، فمشكلة الخيمة، والانتقال لها تُعَد مسألة كارثية لأُسَر كانت تستقرّ في المنازل، ومجتمع المخيمات يُعَد مشحوناً بالمشاكل[2]؛ نتيجة المآسي التي يمرّ بها سُكّانه، لا سيما مع تشييد مزيد من المخيمات الجديدة التي سيتجمع فيها مَن فقَدَ منزله، وبالتالي بناء مجتمعات أكثر هشاشة من أي وقت سابق.

- **اليُتم والترمُّل:** يعيش بين السوريين عشرات آلاف الأيتام والأرامل، وهؤلاء لا شَكّ أصبحوا أكثر بعد الزلزال؛ حيث فقدت أُسَر كثيرة ربّ بيتها ومعيلها. في الحالة السورية، يُعَد الرجل هو المسؤول الأول عن تأمين دخل الأسرة، وسيدفع فقدانه لمزيد من الصعوبات والمآسي في مواجهة حالة النزوح والهجرة.

[2] يرى رشيد حوراني، وهو باحث سوري في مركز جسور للدراسات يعيش في أنطاكيا ومتضرر من الزلزال، أن "السكن في الخيم ينجم عنه الكثير من صعوبات الحياة التي تتعلق بالتعلم والمسائل الشخصية وفقدان الأمان وانتشار ظواهر اجتماعية جديدة".

- **الأوراق الرسمية:** تُشكِّل الأوراق الرسمية جزءاً من كفاح السوريين في الألفية الثالثة، فأيّ ورقة يريدها السوري يدفع ثمنها الكثير من الوقت أو المال، وربما كِلاهما. في حالة السوريين في تركيا، خسر البعض مستندات مهمة كبطاقة الحماية المؤقتة أو شهادات جامعية وجوازات سفر وشهادات ميلاد وبطاقات أسرية، مما يجعل الأسرة في غاية القلق على مصيرها، خاصة أثناء التنقل. في شمال غرب سورية، يُعَدّ النازحون أقلّ اهتماماً بهذه المسألة، ولكن أوراقاً رسمية أخرى تُشكّل أهمية عالية لهم، كمستندات الملكية، والأوراق الجامعية والمستندات المتعلقة بالأسرة.

ثالثاً: أبرز التحدّيات الصحيّة

تسبّب الزلزال، باعتباره كارثةً طبيعيةً، بالكثير من القتلى والجرحى، وهناك عشرات آلاف الضحايا ممن تمّ علاجهم في المشافي وبقي قسم منهم فيها أو على تواصُل دائم مع الأطباء والمراكز الصحيّة. وعليه، فإنّ أبرز التحدّيات الصحيّة التي تواجه النازحين واللاجئين، هي:

- **ضعف الكوادر والمراكز الطبية:** بالأصل تواجه سورية عموماً، ومناطق شمالها الغربي خصوصاً، مشكلة في الكوادر والمراكز الطبية، لجهة قصفها وهجرة الأطباء وعدم وجود المعدات اللازمة للعلاج، ويُتوقع أن يتفاقم ذلك بشكل أكبر في الفترة المقبلة، خاصة أنّ سورية تحتوي على عدد ضخم من جرحى القصف، إضافة إلى المتضررين من أوبئة متكررة كالكوليرا والليشمانيا[3]، والتي تحتاج لاستنفار طاقات كبيرة.
- **أطفال أكثر توتُّراً:** إنّ الطفل الذي شهد القصف الجوي، والهزة الأرضية، والرصاص المباشر، سيُعَدّ أكثر توتُّراً من أطفال الجيل السابق، وسيؤثر ذلك على نفسيته في المستقبل؛ حيث سيصبح القلق سِمَة دائمة لديه، مما يجعله أقلَّ إنتاجية، وأميَل لصناعة المشاكل، هذا سينعكس على جزء من حالة المجتمع السوري مستقبلاً.

[3] يقول سامي الغانم، وهو أحد سكان مدينة الباب شمال سورية ويعمل في المجال الإنساني، بأن الأوبئة التي كانت منتشرة في الشمال قبل الزلزال تحتاج إلى جهود طبية من دول متقدمة، وفي الحالة السورية زادت الأزمة مع الزلزال.

رابعاً: أبرز التحدّيات الاقتصادية

أدّى الاستقرار النسبي للأسر السورية النازحة شمال سورية والمهجّرة جنوب تركيا إلى الانخراط في عجلة الاقتصاد، لتصبح جزءاً من المشهد الاقتصادي من ناحية الإنتاج أو الاستهلاك أو العمالة. لكنّ هذه الدورة الاقتصادية تضرّرت بشكل بالغ جراء الزلزال، حيث أُصيبت المحرّكات الرئيسية لها أي الاستهلاك والإنتاج والوساطة. ولعلّ أبرز التحدّيات الاقتصادية على اللاجئين والنازحين السوريين، هي:

- **الممتلكات:** إنّ البيوت التي تهدمت ألحقت الضرر الكامل أو الجزئي بمحتوياتها، كذلك، ما يخصّ السيارات والمحال والمنشآت التجارية التي استطاع أصحابها تكوينها بعد جهد كبير، وربما قروض أو التزامات بشروط شديدة. إنّ تجاوُز صدمة خسارة الممتلكات تُعَدّ مسألة مهمة للغاية، فالمنزل يُعَدّ عامل الأمان الرئيسي للأسر، ومقتنيات المنزل تحمل بُعْداً عاطفياً إضافة للاقتصادي.
- **فرص العمل:** خسر مَن يعمل من المتضررين السوريين فرص عملهم في المصانع والمحالّ والمؤسسات التي دُمِّرت. بالتالي بحث العديد منهم عن مصدر دخل جديد، خاصة أن الانتقال للمدن الكبرى التي تحتوي على فرص العمل الأهم يُعَد أمراً صعباً بالنسبة للاجئي تركيا من السوريين[4]، الذين يُمنع عليهم البقاء في أنقرة أو إسطنبول وغيرها من المدن الحيوية ما لم يحملوا إذن عمل يصعب استخراجه. أمّا العمال في الشمال السوري فستكون قدرتهم على التحرك أكبر، لكنّ فرصهم في إيجاد العمل أكثر صعوبة بسبب ندرة الفرص.
- **التأمين وقضايا التعويض:** في حالة تركيا، يوجد لكل منزل ما يُعرف بتأمين ضد الزلازل (DASK)، وهي وثيقة تخدم صاحب المنزل المتضرّر من الزلزال بالاستفادة من تعويضات شركات التأمين بعد حصر الأضرار، ولكن المستأجر لا يحصل على شيء كونه ليس مالكاً، وكذلك كون الأشياء التي يحتويها المنزل لا تدخل في تأمين الزلزال التقليدي. أمّا في حال شمال سورية، فيفتقد السوريون لوجود أي مؤسسة تؤمّن على ممتلكاتهم، أي أنّ تعويض الأضرار يُعَد أمراً خارج حسابات السوريين في المستقبل القريب.

[4] يقول عبادة الحيدري، وهو صحافي سوري يعيش في غازي عنتاب وهو أحد المتضررين: "إن التحدي الرئيسي أمام السوريين اليوم هو إيجاد فرص عمل بدل التي فقدوها".

- **التمويل والاستدانة:** لا بُدّ أنّ قسماً من اللاجئين والنازحين السوريين الذين تضرّروا بالزلزال خسروا بعض أو كلّ مدخراتهم، أو ما يُعرف محليّاً بـ "تحويشة العمر" داخل المنازل التي دُمّرت. وإنّ أيّ نيّة في بناء أو ترميم المنزل أو المحل التجاري والعودة للحياة الطبيعية، سيعترضها تحدٍّ مُهِمٌّ وهو تمويل عملية العودة. في حالة الدول المستقرة هناك بنوك ومؤسسات مالية تساعد الأشخاص على الحصول على القروض، وفي ظل حالة السوريين شمال سورية وجنوب تركيا فإنّ ذلك شِبه مستحيل، فالبنوك غير متوفرة في الشمال، والبنوك التركية لا تقبل إقراضهم. ومن الصعوبة أن تُسهم الشبكات الاجتماعية في إيجاد حلّ أو المساهمة به؛ لعدم القدرة على الاعتماد على متضررين آخرين، كما أن السوريين استنزفوا كثيراً من مواردهم نتيجة الظروف الصعبة التي يمرون بها، والمتبرعين كادت جيوبهم تفرغ لكثرة الاحتياجات.
- **قضايا الإحصاء:** في مرحلة ما بعد الكوارث الطبيعية، تُجري المؤسسات إحصاءات لحصر الأضرار وبحث الآثار الناتجة عنها. في الحالة السورية، هناك إمكانية لإحصاء الأضرار بكل تأكيد، ولكن هناك مشكلة تمثل تحدّياً إحصائيّاً حقيقيّاً، وهي التمييز بين الأضرار التي تسبب بها الزلزال وتلك التي نتجت عن القصف. لقد دمّرت الحرب البنى التحتية، وسقط الكثير من الأبنية، كما تضرّرت أبنية أخرى، ولا شكّ أن هذه المسألة بدأت تواجه المؤسسات التي تعمل على حصر الأضرار مهما كان غرضها.

خامساً: أبرز التحدّيات العمرانيّة

يُتوقع أن يتم إعادة بناء المدن التركية التي دُمرت في زلزال عام 2023 من قِبل المؤسسات الرسمية التركية والمتعاقدين معها بالاستفادة من كل ما فعلته في وقت سابق من إجراءات، أي تلك التي وضعتها بعد زلزال عام 1999 الذي ضرب إزميت ومحيطها. لكن في الحالة السورية ستكون هناك تحدّيات كبيرة على المستوى العمراني، وهي:

- **التخطيط:** أي تحديد الجهة التي ستقوم بهذه العملية والوسائل التي يجب وضعها لتجنُّب كارثة إضافية، ومستوى أمان واستدامة المنازل التي من المحتمل تقديمها من جهات مانحة، إضافة إلى الدروس العمرانية المستفادة من الزلزال وكيفية تحويلها إلى قوانين أو سياسات.
- **السكن القديم:** أي القدرة على البقاء في المنازل لا سيما في الأبنية الطابقية وذات الكثافة السكانية؛ حيث سيعتبر الكثير ممن عايش الزلزال كل هزّة مهما كانت صغيرة ضرراً كبيراً، مما يعني أنّ البيت لم يَعُدْ مكاناً آمِناً في شكله الراهن. في الشمال السوري، في ظل كثافة كبيرة وتراكُم في أعداد النازحين، تبقى حلول الأبنية الطابقية هي الأكثر طرحاً حالياً، ولكن ذلك لن يتماشى غالباً مع رغبة السُّكّان، أي حتى وإنْ تم تأمين التمويل لبناء مساكن طابقية

للسوريين في الشمال أو في تركيا فالأمر سيكون صعباً على الأُسَر التي شهدت الزلزال[5]، وقد تكون البيوت الأرضية المؤلّفة من طابق واحد مكلفة جداً وأكبر من طاقة أي جهة لبناء عدد هائل من هذه المساكن.

- **السكن البديل:** فقَدَ عدد كبير من السوريين الذين تبلغ أعدادهم 1.5 مليون مساكنهم في أنطاكيا وغازي عنتاب وكهرمان مرعش وأضنة وغيرها، وهؤلاء يبحثون عن سكن بديل، كما أنّ مَن بقي في منزله أصبح أكثر عرضة للخروج منه بسبب مطالبات أصحاب المنازل ببيوتهم للسكن فيها أو لإسكان أحد أفراد أسرتهم. لقد تضاعفت إيجارات المساكن بشكل كبير، وانخفض المعروض منها، في تركيا، وكذلك في شمال سورية[6].
- **البنى التحتية:** تضرّرت عشرات المؤسسات[7] التي تُقدّم خدماتها للمجتمع السوري في شمال سورية، إضافة لتصدّعات أصابت بعض المنشآت[8]، مما يجعل حجم الكارثة أكبر، ويهدد بكوارث أخرى في حالات محدّدة كفيضانات غير مضبوطة أو أوبئة صحية.

سادساً: تحدّيات على مستوى الدروس المُستفادة

يُعَد زلزال مرعش عام 2023، أوّل زلزال عنيف يضرب سورية، منذ زلزال حلب الشهير عام 1822. بالتالي، فإن الخسائر الكبيرة التي حصلت تحتاج إلى تدوين مزيد من الوثائق حولها، وتحويلها إلى دروس تستفيد منها المجتمعات الحالية والأجيال المقبلة. لكنّ التحدّي هنا يكمن في القدرة على تعميم هذه الدروس وتطبيقها وتبنيها.

على سبيل المثال، يتدرب الأطفال الأتراك في المدارس –منذ الفترة التي تلت زلزال إزميت عام 1999– على طرق الإخلاء السليم في حالة الزلزال والكوارث، وهي جزء من مناهجهم التعليمية، كما يتلقى الأطفال في هولندا دروساً إلزامية في السباحة لتخوف السلطات هناك من أزمة فيضانات محتملة. هذه قضايا يُفترض أن تدخل في إطار المناهج التعليمية المستقبلية في سورية، ويُقصد هنا في المستقبل القريب.

---

[5] تقول غادة حمدون، وهي صيدلانية سورية متضررة تسكن غازي عنتاب: "البيوت لم تَعُدْ آمنة بالنسبة لنا، لقد فقدنا الأمان داخلها".

[6] يقول أنس هلال، وهو سوري متضرر يسكن غازي عنتاب: "لدينا مشكلة في تأمين السكن على خلفية ارتفاع الأسعار الجنونية في تركيا".

[7] دمَّر الزلزال 293 مدرسة، و48 نقطة طبيَّة، و27 مكتبًا للمُنظَّمات الإغاثيَّة والإنسانيَّة، وتسبَّب الزّلزال بخروج 1117كم من الطُّرقات عن الخدمة، وعدد المُتضرِّرين بشكلٍ مباشرٍ تجاوز 900 ألف شخص، مع توقُّعات بأن يتجاوز لاحقًا 1,3 مليون مُتضرّر، بحسب إحصاءات أولية ميدانية.

[8] **تصدّع سد ميدانكي ومخاوف من كارثة إنسانية**، "تلفزيون سوريا"، 06-02-2023، الرابط

من جانب آخر، هناك دروس مستفادة من التضامُن الذي حصل بين السوريين، فالجميع شعر بحجم التضامُن داخل المجتمع السوري، غير أنّه لم يكن مُؤطَّراً بطريقة ناجعة، تُعظِّم من زخمه، والتأطير هنا يُمكن أن يحصل عَبْر إنشاء صناديق تكافُل أو شركات تأمين أو جمعيات محلية.
لا شَكّ أنّ الدروس كثيرة في النواحي الطبية، والاقتصادية، وكذلك الاجتماعية، وقد لا يصعب تدوينها. لكنّ التحدي الأبرز هو بترجمتها على أرض الواقع.

خُلاصة

لم تقتصر آثار الزلزال على المتضررين المباشرين منه، فأسعار العقارات والسلع ارتفعت بشكل ملحوظ على الجميع. كذلك فإن الآثار النفسية طالت جميع السكان في سورية وتركيا، ليترك زلزال مرعش بصمته على كل مَن شهده من الداخل أو الخارج. لكن للمجتمع السوري المهجّر الذي يعيش في تركيا، والنازح الذي يعيش في شمال سورية أثر مضاعف كونه يأتي كاستمرار لسلسلة طويلة من الأزمات التي أفقدته القدرة على المقاومة، ودمرت موارده وأدواته. وتُعَدّ المسائل الاجتماعية الناتجة عن الزلزال من أخطر التحديات، فالانزياح الاجتماعي سيُسبّب خسارة في فرص العمل، والبيئة المحيطة، والقدرة على الوصول للخدمات، وهناك مشاكل إضافية ستنشأ لدى السوريين؛ حيث ارتفع عدد الأيتام والأرامل وزادت الأُسَر التي تحتاج للإعالة وفقَدَ عدد كبير من السوريين أوراقهم الرسمية.

إن خسارة وتآكُل الممتلكات الذي وقع في منازل عشرات الآلاف من السوريين جعلهم يقفون أمام تحدِّي إعادة التكوين للمرة الثانية أو ربما الثالثة ولبعض النازحين لمرات متعددة، في ظلّ عدم وجود مؤسسات رسمية، أو شِبه رسمية تستطيع التعاوُن معهم في بناء ممتلكاتهم من جديد.

أمام الكارثة التي حصلت كان من السهل رَصْد حالات التضامُن الكبيرة بين السوريين، لكن من الصعب تأطيرها في ظلّ غياب المرجعيات القادرة على التأطير والمَأْسَسة، وتبقى التحدِّيات الأهم حالياً هي في القدرة على الاستفادة مما حصل وتحويله إلى تجربة وخبرة مكتسبة.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول - تـركـيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co